العرب
الأحد 2021/11/28
السنة 44 العدد 12254

خلافات المدنيين والحركات المسلحة تعرقل حكومة حمدوك

انطلاق مشاورات تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة في السودان

تدفع خلافات المدنيين والحركات المسلحة في السودان نحو تعقيد مسألة تشكيل الحكومة برئاسة عبدالله حمدوك الذي يسعى لتشكيل حكومة كفاءات مستقلة بخلاف ما تنص عليه بنود ملف السلطة والثورة لاتفاق جوبا للسلام على مستوى تمثيل الجبهة الثورية الموقعة على الاتفاق في السلطة التنفيذية.

طريق تشكيل الحكومة مليء بالعقبات

الخرطوم - تحول اتفاق جوبا للسلام إلى قنبلة موقوتة تواجه المرحلة الانتقالية في السودان مع مساعي رئيس الوزراء عبدالله حمدوك لتشكيل حكومة كفاءات مستقلة، في وقت تنص فيه بنود ملف السلطة والثروة على تمثيل الجبهة الثورية الموقعة على الاتفاق في هياكل السلطة التنفيذية، ما يمثل عقبة في طريق الخروج من نفق المحاصصة السياسية التي قادت إلى تعقيدات المشهد الحالي.

وقالت مصادر سودانية لـ"العرب" إن حمدوك بدأ مشاورات مع عدد من القوى السياسية وقادة الحركات المسلحة للاتفاق على تشكيل حكومي جديد دون الاعتماد على الوجوه التي انخرطت في الخلافات السابقة، ولن تكون مقبولة لدى قطاعات شعبية واسعة، مستهدفا طرح أسماء توافقية تسهم في تهدئة الشارع الرافض للاتفاق السياسي المُوقع في الحادي والعشرين من نوفمبر الجاري.

محمد خليفة صديق

القوى السياسية مطالبة في الوقت الراهن بالتنازل

وأكدت المصادر ذاتها أن حمدوك يسعى لإقناع قادة الحركات بالتوافق على شخصيات ذات كفاءة في مجالات إدارية واقتصادية، على أن يسبق ذلك تقديمها مبادرات تعيد الثقة المفقودة بينها وبين المكون المدني، بما يسمح بتشكيل حكومة على أسس متفق عليها بين الجميع، وسيُجري مشاورات موسعة مع كفاءات داخل مؤسسات أكاديمية وبحثية للوصول إلى أسماء مقبولة من الحركات المسلحة والقوى السياسية.

وأعلن حمدوك البدء في مشاورات لتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة، وأنه التقى مدراء الجامعة السودانية وجرت محادثات لتشكيل حكومة من كفاءات وطنية مستقلة.

وتواجه مهمة حمدوك مشكلات يتوقع أن تقود إلى عرقلة خروج حكومته الجديدة إلى النور قريبا، لأن الحركات التي انحاز بعضها بشكل ضمني والآخر بشكل صريح لقرارات قائد الجيش في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي ترفض التنازل عن مكتسباتها في السلطة، حيث خسرت جزءا من شعبيتها في الولايات، وتعول على أن يكون وقوفها مع الجيش مقدمة لتصبح حاضنة سياسية بدلا من قوى الحرية والتغيير.

ويرى مراقبون أن قادة الحركات يدركون أهميتهم في المعادلة الحالية لأن اتفاق جوبا للسلام يحظى بدعم دولي، كما أن الجيش أو القوى السياسية لن تجازف بالعودة إلى المربع الأول للتفاوض، كما أنها طرف يمتلك سلاحا وسط رخاوة أمنية وسياسية في البلاد.

ودفع ذلك قائد حركة جيش تحرير السودان مني أركو مناوي إلى التهديد أخيرا بالعودة إلى أوضاع الحرب عندما قال "إن شراكة الحركات المسلحة مع الجيش مبنية على اتفاق جوبا للسلام وإذا انفضت هذه الشراكة فإن هذا يعني الحرب الشاملة".

ولن يكون سهلاً على حمدوك معالجة الجراح الغائرة بين المدنيين والفصائل المسلحة، لأن حركات الجبهة الثورية المنضوية تحت لواء قوى الحرية والتغيير هيأت الأوضاع لانقلاب الجيش على السلطة بعد أن انسحبت من التحالف الحكومي وقادت اعتصام القصر الذي وظفه الجيش للعودة إلى نقطة الصفر.

ولا تحظى توجهات حمدوك نحو تشكيل حكومة كفاءات مستقلة بقبول القوى السياسية التي تسعى للعودة الكاملة إلى أوضاع ما قبل الخامس والعشرين من أكتوبر، ومتوقع أن تكون ردة فعلها قوية حال فشل في إقناع الحركات المسلحة بالتخلي عن الوزارات المخصصة لها في الحكومة السابقة.

وتمتلك الحركات المسلحة ست وزارات في الحكومة السابقة، ووزارة سابعة من نصيب مسار الشرق لم يجر التوافق حول تسميتها ما يمثل ثلث الحكومة تقريبًا، فيما سيطرت قوى الحرية والتغيير على 17 وزارة، ويعد ذلك السبب الرئيسي لتمسكها برفض حل الحكومة السابقة.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم محمد خليفة صديق إن الحركات المسلحة بيدها نزع فتيل الأزمة القائمة بترشيح كفاءات ليست لها عضوية رسمية داخلها على أن تكون محسوبة عليها في النهاية، أو يكون اختيار رئيس الوزراء نفسه لشخصيات أكاديمية ومهنية معروفة بولائها لحركات مسلحة.

وأضاف لـ"العرب" أن حمدوك سيكون أكثر تشدداً في مواقفه الساعية لوقف حالة الحزبية المسيطرة على الحكومة، لكنه يصطدم برفض حزبي واسع وستكون هناك فجوة في التفاهمات بين الحركات المسلحة والقوى المدنية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الحصافة السياسية في اختيار المرشحين، وأن تكون هناك شخصيات لديها خبرات إدارية وسياسية وليست كفاءة مهنية فقط.

وأوضح أن الوضع الراهن بحاجة إلى تنازلات من القوى السياسية لينصب تركيزها على التمثيل الواسع في المجلس التشريعي، والقيام بأدوار رقابية على الحكومية، بجانب إمكانية مشاركتها في المفوضيات والحكومات المحلية في الولايات والمدن والبلديات والتي تقوم بأدوار مهمة على مستوى التواصل مع قواعد شعبية كبيرة.

ويشير متابعون إلى أن إبعاد قوى الحرية والتغيير عن الوثيقة الدستورية في ظل بقاء اتفاق جوبا للسلام يجعل هناك نوعا آخر من المنافسة السياسية بين الطرفين، بعد أن كانت الأولى تحظى بالقدر الأكبر من المكاسب، وأن غياب التوازن المطلوب بينهما يقود إلى مزيد من المشكلات في الفترة المقبلة، لأن الشارع ينظر إلى الحركات المسلحة باعتبارها طرفًا داعمًا للانقلاب العسكري، ولا تمثل القوى الثورية التي تنشط على نحو واسع وتقود حراكا قويًا ضد السلطة القائمة.

وثمة مشكلة أخرى تتعلق بمسار الشرق الذي جرى تجميده، لأن تنسيقيات قبائل الشرق التي قادت الاحتجاجات ضد الحكومة السابقة تطالب بحصتها في الحكومة ومجلس السيادة بعد إرجاء تعيين ممثل عنها، وهو أمر لن تقبل به القوى المدنية التي ترى أن قبائل البجا لعبت دوراً في دعم فلول النظام السابق الذين وظفوا أزمة مسار الشرق لضرب الثورة السودانية في مقتل.

وأعلن مجلس السيادة الخميس تشكيل لجنة عليا برئاسة نائب رئيسه الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) لمعالجة قضية شرق السودان بعد أن فشلت التنسيقية العليا لكيانات شرق السودان في التوافق على ترشيح قائد نظارات البجا محمد الأمين ترك ليكون ممثلاً عن الإقليم في مجلس السيادة.

وبرز الأمين ترك في المشهد بعد أن قاد حركة احتجاجات مع منسوبي قبيلته قضت بإغلاق كامل لشرق السودان، بما في ذلك الموانئ البحرية الرئيسية وخطوط النفط والطرقات الرابطة مع بقية أنحاء البلاد ما يقرب من الشهر خلال فترة الحكومة السابقة.

واعتبر سياسيون أن ترشيح الناظر ترك في هذا التوقيت إعلان حرب على بعض المكونات الاجتماعية بشرق السودان، ونادوا بعدم إشراك أي مكون قبلي في الشرق بالسلطة التنفيذية قبل إجراء المصالحات القبلية وإزالة حالة الاحتقان.

الاتحاد الدولي لكرة القدم يزيل صورة ترويجية لكأس العالم بعد حملة مغربية منددة بها

الرباط - اضطرت صفحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) الخاصة بكأس العالم قطر 2022 إلى إزالة صورة ترويجية أثارت غضب المغاربة بعد ما اعتبروا أنها تتضمن سرقة لتراث بلادهم.

ودفعت الحملة التي شنها المغاربة للتنديد بما اعتبروه سرقة التراث من قبل قطر و"فيفا" مسؤولين حكوميين في المملكة المغربية إلى التدخل.

وتظهر الصورة التي نشرتها صفحة كأس العالم نجوم كرة القدم يقفون أمام ثلاثة أبواب عليها شعار "قطر 2022".

وقال مغاربة إن الأبواب الثلاثة التي تظهر في الصورة هي معمار مغربي أصيل، متهمين قطر بـ"سرقته" ونسبته إليها.

وقال أحد رواد مواقع التواصل الاجتماعي "هذه أبواب مغربية تقليدية أصيلة من إبداع صناع تقليديين مغاربة ونتاج تراث مغربي تبلور على مدى 12 قرنا من السيرورة والتطور".

وتابع أنها "من بوابات ضريح الملك الراحل محمد الخامس بالرباط الذي بدأت أشغال بنائه عام 1962 وانتهت عام 1971".

وواجهت قطر انتقادات لاذعة بسبب هذه الصورة حيث اتهمها أحد رواد مواقع التواصل الاجتماعي بالتطاول على تاريخ المملكة المغربية.

وقال "سبحان الله بقدرة قادر أصبح ضريح الملك الراحل محمد الخامس يتواجد بالدوحة بدلا من الرباط ويمثل دولة قطر"، مضيفا أن "دولا منعدمة التاريخ أصبحت تتطاول على تقاليدنا ومعمارنا وتنسبه إليها وهذا لا يمكن أن نسمح به. الصورة من صفحة كأس العالم الرسمية ومنشوراتها المتعلقة بالترويج لكأس العالم".

واعتبر آخر أن "قطر تستعمل التراث المعماري الأمازيغي المغربي للترويج لكأس العالم 2022 (...) إنها سرقة مع سبق الإصرار والترصد".

والصورة كان لها مغزى، فصفحة "فيفا" كانت تقصد بالأبواب الثلاثة التأشيرات المتبقية لمنتخبات القارة الأوروبية في الملحق للتأهل إلى مونديال قطر.

واستجاب المهدي بنسعيد وزير الثقافة والشباب والاتصال المغربي للحملة الغاضبة، وتواصل مع رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم فوزي لقجع على اعتبار أنه عضو بـ"فيفا" الذي تواصل بدوره مع الاتحاد الدولي لكرة القدم الذي استجاب لطلب المسؤولين وأزال الصورة.

وتستضيف قطر بطولة كأس العالم في الفترة من الحادي والعشرين من نوفمبر إلى الثامن عشر من ديسمبر عام 2022، وهي الدورة الأولى التي ستنظم في بلد عربي.

ولطالما واجهت الدوحة اتهامات بشأن حقوق العمال الذين استعانت بهم من أجل تحضير البنية التحتية لاحتضان هذه التظاهرة الرياضية.

وآخر هذه الاتهامات والضغوط تلك التي دفعت بها مؤخرا الاتحادات الخمسة لكرة القدم في دول الشمال الأوروبي التي التزمت بمعارضة استضافة قطر لكأس العالم لكرة القدم في العام المقبل بسبب حقوق العمال.

وتقود دول الشمال الأوروبي وهي الدنمارك والسويد وفنلندا والنرويج وآيسلندا حملة لدفع الدوحة و"فيفا" إلى تحسين ظروف العمال الأجانب في قطر.

وبلغت القضية ذروتها في يونيو الماضي عندما أجرى الاتحاد النرويجي لكرة القدم تصويتا حيال مقاطعة المونديال من عدمها. وصوّت المندوبون في نهاية المطاف ضد المقاطعة، لكن التصويت سلّط الضوء على المخاوف في النرويج، موطن أحد نجوم كرة القدم في العالم وهو مهاجم بوروسيا دورتموند الألماني إرلينغ هالاند.

ومنذ سنوات تواجه قطر حملة تنديد واسعة لمطالبتها بتحسين ظروف العمال واحترام حقوقهم، وهو ما أرغمها على إجراء العديد من الإصلاحات في أوضاع العمال.

ومع ذلك، تصرّ السلطات القطرية على أنها فعلت أكثر من أي دولة لتحسين رفاهية العمال.

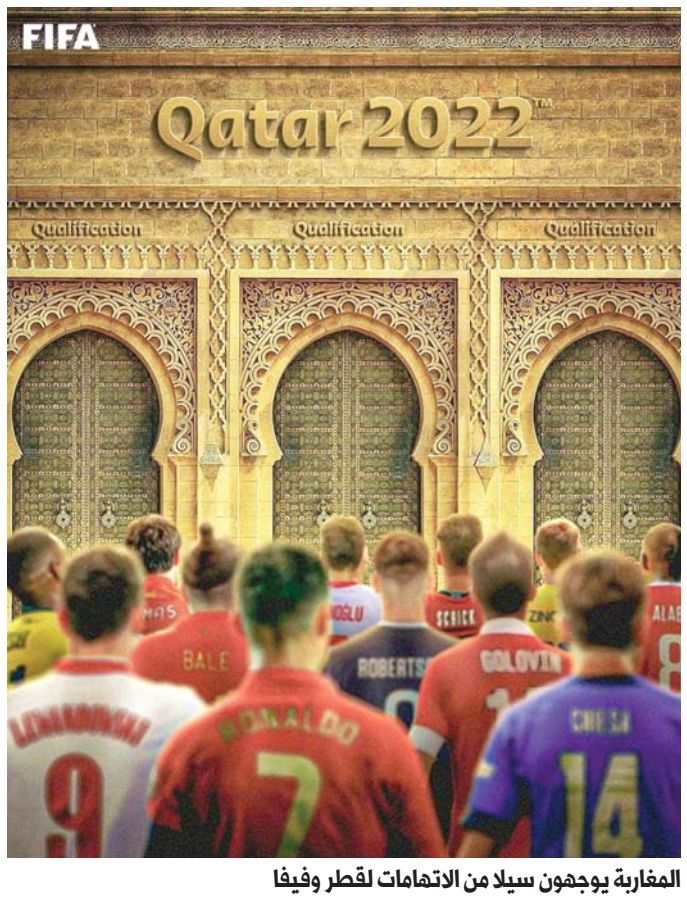

المغاربة يوجهون سيلا من الاتهامات لقطر وفيفا

المعتدي على عناصر الشرطة في تونس تكفيري

تونس - قالت وزارة الداخلية التونسية إن الرجل الذي حاول مهاجمة عناصر من الشرطة الجمعة بسكين وساطور في وسط العاصمة مصنّف لديها بأنه "تكفيري".

وجاء في بيان للوزارة نُشر ليل الجمعة – السبت وبعد حوالي سبع ساعات من وقوع الهجوم أن المعتدي يبلغ 31 عاما وردد "يا طاغوت الله أكبر يا كفار" في شارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة.

وأضافت وزارة الداخلية أنه وفقا للتحريات الأولية "المعني مصنف لدى مصالح وزارة الداخلية تكفيريا".

وقال شرطي كان حاضرا أثناء محاولة الهجوم إن المعتدي "كان بإحدى يديه ساطور وبالأخرى سكين وركض صوب مدخل وزارة الداخلية وكان يصرخ الله أكبر".

وأضاف الشرطي أنه تم إطلاق رصاص مطاطي وتمت السيطرة عليه ونقله إلى أحد المستشفيات في العاصمة.

وتحيي هذه المحاولة مخاوف من خطر الإرهاب في تونس بعد أن شهدت البلاد في السنوات العشر الماضية العديد من الهجمات الدامية التي استهدفت خصوصا الشرطة وسياحا.

وفي السادس من سبتمبر 2020 قام ثلاثة رجال في سيارة بدهس عناصر من الحرس الوطني في سوسة (شرق)، ثم هاجموهم بالسكاكين وقتلوا أحدهم وأصابوا آخر بجروح خطرة.

ويعود آخر هجوم واسع النطاق إلى مارس العام 2016، عندما حاول جهاديون تسللوا من ليبيا السيطرة على مواقع لقوات الأمن في مدينة بنقردان (جنوب)، ما أسفر عن مقتل 20 شخصا.

من جهتها أكدت "مجموعة الأزمات الدولية" في تقرير بعنوان "تراجع الجهادية في تونس" صدر في يونيو الماضي، أن تونس "ليست مهددة بحركة جهادية مسلحة كبيرة".

> وزارة الداخلية قالت إن الرجل الذي حاول مهاجمة الشرطة وسط العاصمة ردد عبارات «يا طاغوت الله أكبر يا كفار»

ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه تونس فترة استثنائية بعد لجوء الرئيس قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي إلى تفعيل الفصل 80 الذي جمّد بمقتضاه أعمال واختصاصات المجلس النيابي (البرلمان) ورفع الحصانة عن نوابه وأقال الحكومة السابقة برئاسة هشام المشيشي.

ولاقت تلك الخطوة التي وصفها الرئيس سعيد بالمسار التصحيحي ترحيبا شعبيا وسياسيا في البداية، قبل أن تتراجع بعض الأحزاب عن دعم تلك الخطوة التي أزاحت الإسلاميين من الحكم، ما أثار غضب حركة النهضة التي كانت تقود الحزام السياسي الداعم لحكومة المشيشي والتي قادت جل الحكومات منذ ثورة يناير في 2011 التي أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

ولا تزال أوساط سياسية تونسية تطالب بتحديد سقف زمني لتلك الإجراءات دون استجابة من الرئيس سعيد، الذي لطالما حذر من أطراف سياسية قال إنها تدبر مؤامرات ضد بلاده وضد الشعب.